فاعلها المضمر كما يطلق حرف ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته
في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه
ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار
والمجرور بل مع المتعلق به من فعل او شبهه ثم في الشرح وعلى هذا بنا في مثل قولك من يقم
فاني اكرمه ان تكون جملة الجزا في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفا جوابا لشرط جازم كما
قرره المص في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للمبتدا عند هذا القايل مثبت لها محلان باعتبارين
واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن
بالفا ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدا على هذا القول وحينيذ يندفع
اعتراض المص الثاني على ابي البقا حيث قال في فصل ما ولابي البقا في هذه الاية اوهام منها
ان تضمنت تمنا لنه الفصل بين ما الحرفيه وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره
خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنا الموصول الاسمي عن عايد هذا
كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها
باعتبارين فلا يخفى على ان المص قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في اخر الكلام على
الجمل التي لها محل من الاعراب **مسوغات الابتدا بالنكرة قوله** لم يعول المتقدمون
في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال
اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شيت وذلك ان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم بقطع النظر عن المحكوم عليه بشي ولا **قوله** مقل يخل في
الشرح من مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخفوضان على انهما صفتان
لمقدر اي فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى في والمعنى
فاعجزوا في فريق مقل وفريق مكثر وان يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق
مقل مخل وفريق مكثر **قوله** فالاول نحو واجل مسمى عنده في الكشاف ان التقدير هنا واجب
لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب
التقديم **قوله** ولعبد مومن خير من مشرك هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان
المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو وصفها باليوم **قوله** ومن ذلك قولهم ضعيف
عاذ بقرملة عاذ بالذال المعجمة اي لجا وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له
وفي المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير • كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله • مثل الذليل
يعوذ تحت القرمل **قوله** وقولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور امارات
الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتدا بالنكرة
فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في اماليه كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة
لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه
لما فيه من التخصيص فكذلك ها هنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان

متقدما

متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقدم الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم
صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا بتقدم
العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى
الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه **قوله** وقدر احلك ذا المجاز الواو للعطف من كلام
المص وما بعدها بعض بيت وهو قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابي مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به في سوق
في الجاهلية وابي بتشديد اليا في اخره على انه من رد لام الاب عند المبرد اذا اضيف الى يا المتكلم
وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى يا المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى يا المتكلم عند غيره وما نافيه
ولك جار ومجرور **قوله** والثاني ان يكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند
من اجازه الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه
المسيله بنحو ضرب الزيدان حسن واما قايم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما
هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة
الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه
هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها
واما القسم الاخر من قسمي المبتدا وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط
ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدا مع تنكيره
الى ان يقال تخصص بالعمل واقول ليس كلام المص في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه وانما
كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع **قوله** او نصبا نحو امر بمعروف
صدقة وافضل منك جاني في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المثال فانه قد عاب
على النحويين قولهم يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف وادعى
ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك
ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه
ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا الا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن
الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينسها قدمه وانما كلامه هنا على
قول النحويين لا على ما استصوبه هو **قوله** وشرط هذه ان يكون المضاف اليه
نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود الاشارة بهذه الى النكرة العاملة الجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان
المسيلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط
وهو هذا الاعتراض اذ يقول يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة
فيكون فيه جعل صورة المسيله شرطا لها وهذا عين ما انتقده على ابي حيان فيما ياتي
حيث قال ومن الغرايب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف

Copyright King Saud University